

# العوائق أمام المشاركة السياسية للمرأة سهام فوزي



منتدى المستثمر العربي العالمي  
ARAB INTERNATIONAL INVESTOR FORUM



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

تعد عملية المشاركة السياسية والتي يمكن تعريفها بأنها "مجموع الأنشطة التي يشارك بها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة، وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة" (سامية خضر صالح، 2005) جوهر العملية الديمقراطية، ومؤشرا حقيقيا لمدى شرعية النظام السياسي وذلك لما لها من أهمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تعزز عملية المشاركة السياسية من اسهام المواطنين في عملية التنمية، وذلك من خلال جعلهم شركاء في عملية صنع القرارات والسياسات العامة وتطبيقها، وبالتالي اكساب المواطنين خبرة وقدرة على التعرف على أهم المشاكل التي تتعرض لها الدولة وكيفية حلها.

2- كلما ازدادت المشاركة السياسية في مجتمع ما كلما أدى ذلك إلى تعزيز قيم المواطنة والانتماء وذلك لأنها تمنح المواطنين الفرصة للقيام بدور في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية .

3- كلما ارتفعت درجة المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع شرعية النظام و مؤسساته السياسية نظرا لأن المواطن وعن طريق المشاركة السياسية يصبح قادرا على اختيار حكامه دونما ضغط، وأن يبدي رأيه في المسائل والقضايا التي تمس حياته وأمنه.

4- توجد علاقة طردية بين المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية ، بمعنى أنه كلما زادت درجة المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى تدعيم وتوطيد الديمقراطية، فالمشاركة السياسية هي وسيلة تمنح المواطنين القدرة على ابداء آراءهم بحرية، وتمنحهم الفرصة في اختيار حكامهم والمشاركة من خلال ممثليهم في البرلمان باختيار السياسات والقوانين.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه عملية المشاركة السياسية حرصت العديد من الدول العربية على تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، وشهدت الفترة بين عامي 2010 و2017 زيادة في تمثيل المرأة في المجالس النيابية العربية، كما زادت نسبة النساء المشاركات في لجان صياغة الدستور في عدد من الدول العربية مثل لجنة صياغة الدستور المصري والذي بلغت نسبة النساء المشاركات فيه 5 من أصل 50 عضوا ، وفي اليمن شاركت 7 نساء من أصل 17 في وضع الدستور، كما زادت نسبة تمثيل المرأة العربية في مجالس الوزراء وان كانت هذه الزيادة في الأغلب في الوزارات التي لها علاقة بالأدوار التقليدية للمرأة مثل التعليم ، والصحة و الشؤون الاجتماعية والعمل (الإسكوا، 2017).

وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن المشاركة السياسية للمرأة لازالت تقابل بالعديد من العوائق السياسية والقانونية، والاجتماعية والثقافية والنفسية، والاقتصادية، والإعلامية، وفيما يلي تفصيل لذلك

### أولا العوائق السياسية والقانونية:

1- الأحزاب السياسية:

أن احد الأسباب في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة هو ضعف الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في هذا المجال وتجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية مشاركة المرأة ، فمن جهة لازالت نسبة مشاركة المرأة في هذه الأحزاب متدنية وقد تقتصر في كثير من الأحيان على مساهمتها في لجان المرأة داخل هذه الأحزاب ، كما أن نسبة النساء في المراكز القيادية داخل الأحزاب قليلة ويمكن تفسير



منتدى المستثمر العربي العالمي  
ARAB INTERNATIONAL INVESTOR FORUM



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

ذلك بأن أغلب الأحزاب لازالت تحجم عن دعم وصول المرأة لمراكز صنع القرار سواء داخل الأحزاب ، أو عن طريق مساعدتهن للوصول إلى المجالس النيابية ، ومن جهة أخرى فإن البرامج الحزبية التي تتعلق بدعم المرأة ، وتأهيلها سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا لازالت غائبة أو ضعيفة في كثير من الأحيان وهذا الغياب يدفع الكثيرين للتساؤل عن مدى جدية الأحزاب السياسية العربية في تشجيع النساء في الانخراط في العمل السياسي ، خاصة وانه يلاحظ أن أغلب هذه الأحزاب تميل إلى ترشيح الرجال وادراج القليل من النساء في قوائمها الانتخابية ، و عندما تدرج هذه الأحزاب المرأة فأنها تفعل ذلك في كثير من الأحيان مجبرة نظرا لأن القانون الانتخابي يحتم عليها ترشيح نسبة معينة من النساء على قوائمها التي تخوض الانتخابات و بالتالي تصبح زيادة نسبة المرأة في هذه المجالس زيادة عديدة فقط دونما أي زيادة حقيقية في دور المرأة فثي صنع القرارات نظرا لأن كثير من الأحزاب التي تقوم بترشيح المرأة تشترط في أن تلتزم المرشحة ببرامج هذه الأحزاب وأن تسعى لتقديم الدعم المطلوب لهذه السياسات حتى وأن كانت تتضمن سياسات ضد المرأة و ضد حقوقها .

ب- منظمات المجتمع المدني:

لا يزال المجتمع المدني والذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة واسعة من المنظمات الغير حكومية والمنظمات الغير ربحية التي لها وجود في الحياة العامة ، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها . ( رائد يوسف سناقرة، 2016) عاجزا عن لعب دورا فعال في جذب النساء للعمل السياسي، وتقديم برامج توعوية بالشؤون القانونية والتي يمكن من خلالها تعريف المرأة بحقوقها القانونية المتمثلة بإمكانية الترشح للمجالس التشريعية والمحلية ، كما أن هذه المنظمات لم تقم حتى الآن بالمرجو منها في مجال نشر الثقافة المدنية و توعية المواطنين بأهمية المشاركة وتوعيتهم بأهمية اختيار النواب بناء على الكفاءة والخبرة وكذلك توعيتهم بأهمية دور المرأة و أهمية تحقيق المساواة بين كافة أفراد المجتمع ، و كذلك تقديم البرامج التدريبية التي تساعد المرأة على التغلب على نقص خبرتها في المجال السياسي و القانوني .

ج-انخفاض الوعي السياسي :

تعاني المجتمعات العربية من انخفاض الوعي السياسي في المجتمع بصفة عامة ولدى المرأة بصفة خاصة ، فالكثير من النساء يجهلن حقوقهن السياسية ،ولا يقنتعن بأهمية دورهن في بناء مجتمعاتهن ، كما أن المرأة تجهل مدى قوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في المساهمة في رسم السياسة العامة لدولهن، ولذلك لا تقبل كثير من النساء على التصويت للمرأة وترى أنها أقل قدرة من الرجل في ما يتعلق بأمر السياسة والحكم ، و هو ما يعكس عدم ثقة المرأة بنفسها وعدم ثقتها بالمرشحات اللاتي يتقدمن للترشح في الانتخابات العامة، كما أن انخفاض الوعي السياسي و جهل كثير من الناخبين بمهام المجالس المنتخبة و الدور الحقيقي الذي يجب أن يلعبه الأعضاء في هذه المجالس يؤدي إلى قيام الناخبين باختيار مرشحيهم وفقا لقدرتهم على تقديم الخدمات العامة والخاصة لهم ،ويسود الاعتقاد لدى الناخبين أن المرشحين من الرجال هم الأقدر على تقديم هذه الخدمات وتوفيرها لهم وهو ما يزيد من فرص فوز المرشحين من الرجال على حساب المرشحات،و تزيد آثار هذه النظرة السلبية لدور النائب في المجتمعات العربية مع الاستمرار الأخذ بالنظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية الذي يؤدي إلى ترسيخ العلاقة الزبونية القائمة بين المرشح والناخب و زيادة الصعوبات التي تعيق ترشح المرأة واحتمالية فوزها في الانتخابات.

د-المناخ الانتخابي:



منتدى المستثمر العربي العالمي  
ARAB INTERNATIONAL INVESTOR FORUM



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

يلعب المناخ الانتخابي دورا معيقا لعملية المشاركة السياسية للرجال والنساء في الوطن العربي، فالمناخ الانتخابي وما يصاحبه من استخدام العنف و المال السياسي يجعل العديد من النساء يحجمن عن المشاركة السياسية سواء في عملية التصويت حيث أن انتشار العنف يؤدي إلى رفض الكثير من النساء الذهاب إلى المقرات الانتخابية لاختيار مرشحهم أو في الترشح في هذه الانتخابات فالعنف المصاحب للانتخابات ، وحملات التشهير التي تطال الشرف كثيرا ما تجعل المرأة تحجم عن المشاركة في هذه الانتخابات كمرشحة حتى لا تكون ضحية للعنف أو التشهير

ه-القانون الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية:

يقصد بالقانون الانتخابي :مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات والاجهزة اتي تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها ،وهو الالية او الاجراءات التي من خلالها تترجم اصوات الناخبين الي مقاعد في الهيئات التمثيلية وتساعد علي اختيار الشعب للنواب الذين يشعر أنهم الأقدر على التعبير عنه ، ويلعب هذا القانون دورا هاما في تحديد مدى قدرة المرأة على المشاركة السياسية كمرشحة في الانتخابات البرلمانية ، ففي حالة تقسيم الدوائر لدوائر فردية تقل قدرة المرأة على الحصول على أصوات الناخبين خاصة في المناطق الريفية والقبلية كما يساعد النظام الانتخابي القائم على الدوائر الفردية في ظهور ما يطلق عليه بنائب الخدمات والذي ينحصر دوره كنائب في البرلمان على تقديم الخدمات لناخبيه دون أن يلعب دورا حقيقيا في عملية التشريع والرقابة وهي من المهام التي يجب على كل مرشح أن يقوم بها و كما سبق القول أن هذه النظرة تجعل إمكانية فوز الرجل أكبر من المرأة حيث أنه يعتقد أن الرجل هو الأقدر على توفير الخدمات لصالح ناخبيه أكثر من المرأة كما أن المرأة لا تستطيع المنافسة في حالة اتساع الدوائر الانتخابية وهو ما يحتاج إلى تنقلها بين ارجاء الدائرة الانتخابية وهو أمر قد ترفضه المجتمعات التقليدية، والقبلية،والريفية ، كما ان اتساع الدوائر الانتخابية يستلزم انفاق مزيد من الأموال وهو ما قد لا تستطيع أن تتحملة الكثير من المرشحات و يقلل من فرص المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى البرلمان.

و-الكوتا:تعد الكوتا أحد الطرق التي تحاول من خلالها الدول زيادة نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية، وبدأت تظهر فعليا في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995كمحاولة من المجتمع الدولي للتغلب على المشاركة الضعيفة للمرأة في الحياة السياسية، ومراكز صنع القرار، وأخذت المجتمعات بهذه الآلية لمحاولة تحقيق المساواة في البرلمانات من خلال إحدى الطرق الثلاث :

-الكوتا القانونية أو الدستورية ومن خلالها يتم تخصيص نسبة من المقاعد البرلمانية لصالح المرأة وذلك من خلال القانون الانتخابي أو الدستور الرسمي للدولة ، ومثال على ذلك العراق الذي خصص نسبة 25% من مقاعد البرلمان للمرأة العراقية ، وقانون الانتخابات الأردني والذي خصص نسبة 10% من المقاعد التشريعية للمرأة .

-الكوتا الترشيحية ، والتي يجبر القانون من خلالها الأحزاب السياسية على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها ومثال على ذلك قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 2005.

-الكوتا الطوعية والتي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون نص قانوني ملزم مثلما هو الحال في العديد من الدول الإسكندنافية مثل السويد والنرويج.

و تأخذ الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث بهذه الآلية للتغلب على المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة ومشاركتها السياسية الناجحة، ولكن هذا الحل يجب أن يكون مؤقتا وذلك لأن الكوتا البرلمانية في نظر الكثيرين تحتوي على العديد من السلبيات والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

-إن الكوتا الحزبية أي ترشيح نساء على قوائم الأحزاب تؤدي إلى أن تصبح المرأة أداة في يد الأحزاب التي قامت بترشيحها ،وبالتالي خاصة في حالة الأحزاب التي تقوم على أساس ديني فإن وصول تلك المرشحات للبرلمان لا يعني سوى زيادة عددية فقط قد لا تؤدي بالضرورة إلى مشاركة حقيقية للمرأة في البرلمان.

-ومن المشاكل المرتبطة بالكوتا أن الأحزاب هي من تقوم باختيار المرشحات على قوائمهن وهذا الاختيار قد لا يقوم في كثير من الأحيان على اعتبارات الجدارة والكفاءة وانما على اعتبارات الوساطة ، و المحسوبية ، والمعرفة والعلاقات الشخصية وهو الأمر الذي يعكس على نوعية النساء اللاتي يصلن للبرلمان ومدى قدرتهن الحقيقية على التعبير عن مشاكل المرأة وزيادة مساهمتها في العمل السياسي.

-أن الكوتا في رأيي هي حل مؤقت لا ينبغي الاعتماد عليه لفترات طويلة لأنه يقلل من المحاولات الحقيقية التي تبذل من أجل القضاء على المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتعلق بترشح المرأة وانتخابها كما أن الكوتا تعطي طابعا نوعيا للتنافس من أجل الوصول للبرلمان ،فبدلا من أن تكون المنافسة بين المرشحين أيا كان نوعهم تصبح بين النساء بعضهن البعض مما يضعف من نفوذ المرأة في العملية السياسية و يقلل من إمكانية تدعيم القدرات النسائية ويؤدي الي فرقتها وتشتتها .

ي-الأوضاع السياسية و الحروب الأهلية : تلعب الأوضاع السياسية الغير مستقرة ، وحالات الحروب الأهلية دورا معيقا للمشاركة السلمية في إدارة الأمور السياسية في الدولة ، ففي حالات الاقتتال و محاولة تغيير الأنظمة بالقوة تصبح المشاركة السياسية السلمية والانتخابات بلا جدوي ، فالجماعات المسلحة لن تقبل بأي حلول لا تضمن لها تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وبالتالي تتحول العملية السياسية إلى لعبة صفرية لا تقبل سوى بفائز واحد فقط ، وفي ظل هذه الأوضاع يعزف الغالبية من المواطنين عن المشاركة السياسية نظرا للأذى الذي سيلحق بهم في حالة المشاركة السياسية وبكل تأكيد ستكون المرأة أول العازفين عن المشاركة في ظل هذه الظروف والمخاطر المصاحبة لهذه الأوضاع الناتجة عن الحروب الأهلية ، وحالات عدم الاستقرار السياسي نظرا لأن المرأة تكون عادة عرضة للعنف المصاحب لهذه الأوضاع أكثر من الرجل.

### ثانيا العوامل الاقتصادية:

أ:الفقر وضعف قدرة المرأة الاقتصادية

يعد الفقر أحد أهم الأسباب الاقتصادية التي تقلل من نسبة المشاركة لدى كلا الجنسين ، و تجبرهم في أحيان كثيرة على التبرج من أصواتهم الانتخابية عن طريق بيعها لبعض المرشحين، وتزداد حدة المشكلة عندما نتكلم عن المشاركة السياسية للمرأة كمرشحة وراغبة في العمل السياسي ، فكثير من النساء تفتقد الموارد المالية اللازمة لمساعدتهن في الوصول إلى المجالس التشريعية خاصة في ظل ارتفاع التكلفة المادية للمشاركة في عملية الترشح للانتخابات وهذا الأمر يقلل من فرص وصول كثير من النساء إلى الهيئات التشريعية

ب:تبعية المرأة الاقتصادية للرجل:



لا زالت المرأة تعتمد اقتصاديا على الرجل خاصة و ان قياسا بالرجل فالفرص التوظيفية المتاحة أمام المرأة تكون أقل ، وهذا الإ اعتماد الاقتصادي على الرجل يقلل من امكانية المرأة الترشح للانتخابات نظرا لعدم قدرتها على تحمل التكاليف المالية للترشح للانتخابات في كثير من الأحيان و ذلك لأن المعيل للمرأة يرفض أن تخوض المرأة هذه التجربة ، وتزداد حدة المشكلة في ظل عدم قدرة المرأة على الحصول على الدعم المادي من منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية التي تميل عادة كما سبق الذكر إلى ترشيح الرجال على قوائمهم مالم يجبرهم القانون على ترشيح المرأة ، كما أن المرأة في كثير من الأحيان لا تستطيع الحصول على الدعم الانتخابي والتبرعات الانتخابية من رجال الأعمال والذي قد تمكنها من خوض غمار المنافسة الانتخابية نظرا للنظرة السائدة لعمل المرأة في المجال السياسي والبرلماني والتي سبق ايضاحها.

ج-عدم قدرة المرأة على ترك الوظيفة خلال فترة الإنتخابات:

تحتاج العملية الانتخابية إلى تفرغ تام من المرشحين والمرشحات خلال فترة الانتخابات، وهذا الأمر يضع المرأة أمام خيارين الأول هو ترك الوظيفة من أجل التفرغ للعملية الانتخابية وهو الأمر الذي لا تقدر عليه الكثير من النساء خاصة وأن فرص العمل لا تزال محدودة أمام المرأة ولا يمكن تعويضها خاصة في المراكز القيادية أو الوظائف ذات المرتبات العالية ، والثاني عدم المشاركة وعدم الترشح للانتخابات خاصة وان نتيجة الانتخابات قد لا تكون في صالحها مما يجعلها ترفض المقامرة بوظيفتها وهو ما يقلل من عدد النساء الراغبات والقادرات على خوض تجربة الانتخابات ، ويجعل التمثيل السياسي للمرأة محصورا في طبقة معينة.

### ثالثا: العوائق الإجتماعية والثقافية والنفسية

أ-العادات والتقاليد:

إن العادات و التقاليد التي تبتق من سيادة الثقافة الأبوية خاصة في المجتمعات الريفية والقبلية ترى أن الرجل هو الأقدر والأجدر على المشاركة في الحياة العامة ، وتحصر دور المرأة في القيام بالأعباء المنزلية أو الأعمال التي لا يتطلب أدائها اختلاطا بالرجل ، ولا تتطلب الظهور العلني للمرأة وظهور صورها وتنقلها وأحيانا سفرها وهو أمر ترفضه تلك المجتمعات جملة وتفصيلا، و لا يقتصر هذا الرفض على الرجال فقط في تلك المجتمعات ولكن المرأة غالبا ما تكون أكثر حدة في رفض المشاركة النسوية في العمل العام وتقوم على غرس هذه النظرة للمرأة في نفوس أبنائها وبناتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر المرأة المسؤولة عنها وبالتالي تسهم في انتقالها من جيل إلى جيل ،وتحويل هذه النظرة إلى قيمة من قيم المجتمع مما يزيد من معاناة المرأة دون أن تدرك أنها المسؤولة عن هذه المعاناة ،كما أن هذه المجتمعات ترى أن المرأة كائن ضعيف يحتاج دوما إلى حماية وقوامة الرجل وهو ما يجعلها غير قادرة على ممارسة العمل البرلماني وفقا لتلك المجتمعات و غير صالحة له لأن العمل البرلماني من الأعمال التي لا يجب أن تتولاها المرأة لما في ذلك من مساواة بالرجل ترفضها هذه المجتمعات وتراها لا تتناسب معها وبالتالي تسعى إلى منع المرأة من الترشح في الانتخابات البرلمانية وتفضل خاصة في المجتمعات التقليدية والريفية أن تدعم الرجال على حساب النساء .

ب-القيم القبلية:

تسود القيم القبلية و العشائرية في كثير من الدول العربية ،وتتطلب هذه الثقافة الولاء والطاعة التامة لقرارات القبيلة وعدم الخروج عنها ،وتلعب تفضيلا القبيلة و اختيارات شيوخها دورا هاما في عملية الانتخابات حيث



منتدى المستثمر العربي العالمي  
ARAB INTERNATIONAL INVESTOR FORUM



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

أنها هي التي تحدد من السلوك التصويتي للمنتميين لها ، كما أن القبيلة هي التي تحدد مرشحي القبيلة والذي يجب على أبناء القبيلة الوقوف ورائهم ودعمهم ، ويعد الدعم هنا واجب على أبناء القبيلة ولا يستطيعون التناقص عن تقديمه والاعراضوا للعقوبة ، ورغم أن هذا الامر يسرى على الرجال والنساء ولكن عادة ما تفضل التقاليد القبلية ترشيح الرجال وتمنع النساء من خوض هذه التجربة، ويلاحظ أنه حتى في الدول التي ترتفع فيها نسبة قيد النساء في جدول الانتخابات فغالبا ما يكون هذا الارتفاع نتيجة لحرص العائلات والقبائل على استغلال الاصوات النسائية لصالح التصويت لصالح مرشح العائلة والقبيلة من الرجال وبالتالي فارتفاع نسبة المرأة هنا لا تصب في مصلحة المرأة وفي صالح قضاياها وانما هي زيادة عددية تهدف فقط إلى استغلال صوت المرأة لصالح المرشحين من الرجال (ايمان بيبرس، 2006)

ج: التيارات المتشددة:

تستخدم هذه التيارات الفتاوى الدينية المتشددة والغير مستندة على نصوص دينية كأداة لأقصاء المرأة عن ممارسة العمل السياسي فكثير من هذه التيارات تقوم بتحريم مشاركة المرأة السياسية وتعتبر أن في ذلك اختلاط بالرجل ، كما أن هذه التيارات ترفض عضوية المرأة في الهيئات التشريعية نظرا لأنها ترى أن فيها نوعا من الولاية للمرأة وهو ما يؤثر سلبيا على مشاركة المرأة في الانتخابات

د: القيود على تحركات المرأة:

تفرض البيئات التقليدية قيودا على المرأة وعلى قدرتها بتعريف الناخبين بنفسها ، وكذلك تفرض هذه البيئات قيودا على قدرة المرأة على التواصل مع الناخبين خلال فترة الدعاية الانتخابية ، وفي حالة اتساع الدوائر كما سبق القول فإن هذه المجتمعات تفرض قيودا على تحرك المرأة وسفرها مما يقلل من قدرة المرأة على المشاركة السياسية الفعالة .

-نظرة المرأة لنفسها: لازالت الكثير من النساء نظرا للثقافة التقليدية التي نشأ عليها يعتقدن أنهن أقل من الرجل ، وأن المرأة ما هي إلا مخلوق تابع للرجل عليه وتحتاج إلى الحماية الدائمة منه ، وأن المكان الملائم للمرأة هو بيتها أو الأعمال التي تتناسب مع النظرة للمرأة على أنها مخلوق ضعيف ، ولذلك فالمرأة لا تثق بقدراتها ولا بقدرتها على التنافس مع الرجل أو العمل في الكثير من المجالات ومنها العمل السياسي ، ويصاحب هذه النظرة للمرأة إحساس بعدم الثقة في أي امرأة تقرر المشاركة في العمل السياسي وبالتالي لا تستطيع المرأة الحصول على أصوات الناخبين ولا دعمهم وثقتهم وهو ما يعد عائقا أمام المرأة .

المعوقات الإعلامية

-على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية وتدعيم القيم والاتجاهات السياسية والثقافية في المجتمع إلا أن وسائل الإعلام العربية لازالت في الأغلب تعزز من الدور التقليدي للمرأة وتؤكد عليه ، كما تحرص هذه البرامج على تقديم البرامج التي تعالج قضايا الجمال والموضة ويغيب عنها البرامج التوعوية التي تساهم في تعريف المرأة بحقوقها القانونية ، وأهمية دورها في بناء المجتمع الذي تعيش فيه وذلك بلغة بسيطة مفهومة من مختلف فئات المجتمع خاصة النساء في الأماكن الريفية والقبلية.

## التوصيات

- 1- يجب أن تقوم الدولة بتشجيع الأحزاب على ضم النساء إلى هذه الأحزاب خاصة في المراكز القيادية ويمكن أن يحدث ذلك من خلال سن قانون يربط بين مقدار التمويل الذي تحصل عليه الأحزاب وبين مستوى مشاركة المرأة والشباب في هذه الأحزاب.
- 2- هناك ضرورة لزيادة البرامج الإعلامية التوعوية التي تهدف إلى نشر الثقافة القانونية المتعلقة بالانتخابات والمشاركة السياسية بين أفراد المجتمع بصفة عامة والنساء بصفة خاصة، كما يجب أن تقوم وسائل الإعلام بتعريف المرأة بحقوقها وأهمية مشاركتها السياسية في بناء مجتمعها، كما يجب تشجيع وسائل الاعلام على إيصال صوت النساء المهمشات للمسؤولين، ومحاولة وضع الحلول لمشاكلهن.
- 3- تشجيع منظمات المجتمع المدني خاصة المهتمة بالمرأة على أن تلعب دورا أقوى في تشجيع المرأة على اقتحام المجال السياسي، ومحاولة تعريف المرأة في المناطق النائية والبيئات الفقيرة الغير متعلمة بأهمية دورها سواء كناخبة أو مرشحة، كما يجب أن تقوم هذه المنظمات بإعداد الكوادر النسائية المؤهلة لخوض الانتخابات.
- 4- وضع القوانين التي تمنع التعرض لحياة المرشحين الخاصة وتغليظ العقوبات ضد من يخالف هذا القانون.
- 5- تحديد سقف الإنفاق الانتخابي وذلك للحد من استخدام المال السياسي في الانتخابات وشراء الأصوات وبالتالي يصب ذلك في صالح زيادة مشاركة المرأة.
- 6- تشجيع المرأة على العمل الخاص وذلك من خلال تقديم القروض للنساء الراغبات في إقامة المشروعات المتناهية الصغر وهو الأمر الذي يحقق الاستقلال المادي للمرأة ويمنحها الوقت والفرصة لزيادة نسبة مشاركتها في العمل السياسي.
- 7- الاهتمام بعقد الندوات التثقيفية والتي تهدف لتوعية المرأة في المناطق الريفية والنائية، ووضع برامج تسعى لخلق الثقة في المرأة وفي امكانياتها .
- 8- الاهتمام بسن القوانين الانتخابية واختيار النظم الانتخابية التي لا تؤثر على فرص وصول المرأة للمجالس الانتخابية.



## المراجع :

- 1- أ.د سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، تساهم في فهم العالم من حولنا، (القاهرة:بد،2005)، ص18
- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية  
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-political-representation-arab-region-arabic.pdf> ، ص 10
- 3- رائد يوسف سناقرة، أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطيني نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، ( نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2016) ص 29